العدد 109
آذار/ مارس 2024

صوت الاتحاد البرلماني العربي

البرلمان

نشرة دوريّة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

المحتويات

صفحة 03 أنشطة الرئاسة
صفحة 05 لنا كلمة
صفحة 07 اجتماعات الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي والاجتماعات المصاحبة الأخرى
صفحة 11 الجمعية العامة الـ 148، والدورة الـ 213 للمجلس الحاكم واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي
صفحة 18 المرصد البرلماني
صفحة 26 فلسطين
صفحة 28 المرأة والبرلمان

البرلمان

صوت الاتحاد البرلماني العربي

نشرة دوريّة تصدرها الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي

رئيس التحرير والمدير المسؤول

فايز الشوابكة

الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

مساعد رئيس التحرير

سمير النيحاوي

مكلّف بإدارة العلاقات البرلمانية

الإدارة:

بيروت – لبنان

منطقة المرفأ – شارع المعرض

الرمز البريدي 8403-2011

هاتف 2-1/009611985960

www.arabipu.org

30 آذار
يوم الارض
منظمة التحرير الفلسطينية
المجلس الوطني الفلسطيني

أنشطة الرئاسة

عقدت الوفود العربية المشاركة في اجتماعات أبيدجان في جمهورية كوت ديفوار، اجتماعاً تشاورياً برئاسة معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

(التتمة ص 07)

عقدت وفود المجموعة البرلمانية العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي المشاركة في اجتماعات الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد ، برئاسة معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

(التتمة ص 11)

أصدر معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، باسم الاتحاد البرلماني العربي، بياناً، بتاريخ 08 آذار/ مارس 2024، بمناسبة اليوم العالمي للمرأة – 08 آذار/ مارس 2024.

(التتمة ص 18)

أصدر معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، باسم الاتحاد البرلماني العربي، بياناً، بتاريخ 10 آذار/ مارس 2024، يُرحّب بتبني مجلس الأمن الدولي قراراً بالأغلبية يدعو لوقف إطلاق النار في السودان خلال شهر رمضان المبارك.

(التتمة ص 19)

أصدر معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، باسم الاتحاد البرلماني العربي، بياناً، بتاريخ 15 آذار/ مارس 2024، بمناسبة "اليوم العربي لحقوق الإنسان".

(التتمة ص 20)

أصدر معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، باسم الاتحاد البرلماني العربي، بياناً، بتاريخ 16 آذار/ مارس 2024، يُدينُ الهجومَ الإرهابي الآثم على فندقٍ في العاصمة مقديشو - جمهورية الصومال الفيدرالية الشقيقة.

(التتمة ص 21)

أصدر معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، باسم الاتحاد البرلماني العربي، بياناً، بتاريخ 16 آذار/ مارس 2024، يُرحِّب باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، قراراً بشأن تدابير مكافحة كراهية الإسلام "الإسلاموفوبيا".

(التتمة ص 22)

أصدر معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، باسم الاتحاد البرلماني العربي، بياناً، بتاريخ 25 آذار/ مارس 2024، يُؤيِّد قرارَ مجلسِ الأمن الدولي الداعي لوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة.

(التتمة ص 23)

أصدر معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، باسم الاتحاد البرلماني العربي، بياناً، بتاريخ 29 آذار/ مارس 2024، بمناسبةِ الذِّكرى السنوية الثّامنة والأربعين لـ (يوم الأرض) في فلسطين الشقيقة.

(التتمة ص 24)

أصدر معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، باسم الاتحاد البرلماني العربي، بياناً، بتاريخ 29 آذار/ مارس 2024، يُدين ويَستنكِرُ الاعتداءات الصهيونية المتكررة على أراضي الجمهورية العربية السورية الشقيقة.

(التتمة ص 25)

لنا كلمة

بقلم: فايز الشوابكة
الأمين العام للاتحاد البرلماني العربي

بحلول شهر رمضان المبارك، تشهد الدبلوماسية البرلمانية حركة نشطة، تحمل في طياتها إرادة البرلمانات والمجالس الوطنية العربية، وعزيمتها لتذليل العقبات ومجابهة التحديات والمخاطر التي تهدد وجودنا كأمة عربية وإسلامية، سواء تعلق الأمر بالحروب القائمة أو تحديات التغير المناخي، أو الأزمة الاقتصادية في العالم. وفي هذا السياق، فإنني أشيد بصحوة الضمير الإنساني، وإصدار قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2728 للمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، فضلاً عن تبنيه قراراً بالأغلبية يدعو أيضاً لوقف إطلاق النار في السودان الشقيق خلال شهر رمضان المبارك. وفي السياق ذاته، وعلى الرغم من الموجة السائدة عالمياً للاستخفاف بدور المسلمين في جميع أصقاع المعمورة وإنجازاتهم في شتى مجالات العلوم والحياة، وتكريس الإسلاموفوبيا في عدد من البلدان الغربية، لا بدّ من الترحيب أيضاً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، الذي يُطالب بوضع التدابير اللازمة لمكافحة كراهية الإسلام.

إن صدور هكذا قرارات دولية يقدّم مؤشراً قوياً على فاعلية الدبلوماسية البرلمانية وتأثيرها على صناع القرار في الحكومات والدول، لكن هذا لا يُعدّ كافياً إذا لم تتضافر جهودنا جميعاً، لوضع أسس واضحة وملزمة لوضع حدّ نهائي لمجازر غلاة التطرف والعنصرية في الكيان الصهيوني الآثم، وانتهاكاته الدائمة والمتعمدة لحقوق الإنسان، التي يحتفي بها العالم أجمع خلال هذا الشهر، ناهيك عن اعتداءاته الحاقدة على الجمهورية العربية السورية الشقيقة، في محاولة بائسة لصرف انتباه العالم عن جرائم الحرب والإبادة التي يرتكبها في غزة وعموم فلسطين المحتلة، ونشر الفوضى الخلاقة، التي تنسف جميع المبادرات الإقليمية والدولية الهادفة إلى تعزيز ركائز الأمن والسلم الدوليين في المنطقة العربية والعالم أجمع.

لذا، فإننا نؤكد اليوم وغداً، على أن الصّراع العربي-الصهيوني لن ينتهي ما دام جوهره (الأرض)، فاستقرار المنطقة العربية بأكملها مرهون بالتوصل إلى حلّ عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين الجريحة، قضية العرب المركزية والمحورية. وبالحديث عن مجازر الصهيونية بحق أشقائنا في فلسطين، لا يسعني إلّا أن أذكر الهجمات الدموية التي تقوم بها مجموعات إرهابية لا دين لها، استهدفت المدنيين الأبرياء في سورية والصومال ومناطق أخرى من عالمنا العربي، لتثبت للعالم أجمع أنها والكيان الصهيوني وجهان لعملة واحدة.

كما لا يسعني مع قدوم شهر الربيع إلا أن أحيي المرأة العربية بعيدها في يوم المرأة العالمي، وأن أجدّد دعوتي لكم جميعاً إلى عدم ادخار أي جهد فردي أو جماعي يهدف إلى تمكين المرأة العربية وتعزيز مكانتها ودورها في بناء الأسرة، والارتقاء بالمجتمع، فهي التي تلد وتربي أبطالاً ترعرعوا على حبّ الوطن والذود عن حدوده. وأدعو اللّه عز وجل أن يمنّ علينا بالعقل الراجح والرأي السديد، للخروج بأفضل الحلول، التي تخدم مصالحنا وقضايانا العربية العاجلة والملحة، وفي مقدمتها قضية فلسطين العروبة والتاريخ.

واللّه ولي التوفيق

المؤتمرات

الاجتماع التنسيقي خلال
اجتماعات الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر
اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
والاجتماعات المصاحبة الأخرى التي ستنعقد في،
أبيدجان - جمهورية كوت ديفوار
02 - 05 آذار - مارس 2024

عقدت الوفود العربية المشاركة في اجتماعات **أبيدجان** في **جمهورية كوت ديفوار**، اجتماعاً تشاورياً برئاسة معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، خصص للتشاور حول الموضوعات التي أدرجت على جدول أعمال المؤتمر، وكذلك الاتفاق على ملء الشواغر في لجان وهيئات الاتحاد، وذلك من الساعة 18:00 إلى الساعة 20:00 من مساء يوم السبت الموافق 2024/03/02، في **فندق سوفيتل أيفوار**، وتضمن جدول أعمال الاجتماع التشاوري البنود الآتية:

الرئيس:

1- انتخاب رئيس الدورة العشرين لمؤتمر الاتحاد، واستضافة هذه الدورة.(من المجموعة العربية).

2- التشاور لترشيح أربعة أعضاء من المجموعة العربية لعضوية اللجنة التنفيذية اجتماعها القادم.

3- مشاورات لاستضافة الاجتماع القادم للجنة التنفيذية للاتحاد.

4- التشاور لترشيح أربعة أعضاء لكل لجنة من اللجان الدائمة المتخصصة الأربع من المجموعة العربية لاجتماعاتها القادمة:

1.4 لجنة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية للاتحاد.

2.4 لجنة الشؤون الاقتصادية والبيئة للاتحاد.

3.4 لجنة حقوق الإنسان والمرأة والأسرة للاتحاد.

4.4 لجنة الشؤون الثقافية والقانونية وحوار الحضارات والأديان للاتحاد.

5-التشاور لترشيح عضوين اثنين من كل مجلس لعضوية اللجنة العامة من المجموعة العربية لاجتماعها القادم:

إعلان أبيدجان الصادر عن الدورة الثامنة عشرة لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
4-5 آذار / مارس 2024
أبيدجان - جمهورية كوت ديفوار

بسم اللّه الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على سيدنا محمد المبعوث رحمة للعالمين

نحن رؤساء المجالس ورؤساء وأعضاء وفود اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، المجتمعون في الدورة الثامنة عشر لمؤتمر اتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون، المنعقدة في مدينة أبيدجان بجمهورية كوت ديفوار يومي 4 و5 مارس 2024، تحت شعار «دول الاتحاد: التصدي لتحديات التغير المناخي في العالم».

- إذ نؤكد تشبثنا بالنظام الأساسي لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، وميثاق منظمة التعاون الإسلامي، والمواثيق الدولية،
- إذ ننطلق من قرارات مؤتمرات الاتحاد السابقة،
- واذ تؤكد على قرارات القمتين العربية الإسلامية والعربية الإفريقية المنعقدتين في الرياض بالمملكة العربية السعودية في 2023.
- إذ نجدد تصميمنا وإرادتنا الراسخة على التمسك بوحدتنا وأخوتنا التي دعانا لها ديننا الإسلامي الحنيف لمواجهة مختلف التحديات.
- إذ نعرب عن عزمنا على تكثيف التواصل والتشاور بيننا لتحقيق مزيد من التقارب والتعاون خدمة لشعوبنا وأمتنا.
- إذ نعي بعمق المخاطر التي تهددنا كأمة، سواء تعلق الأمر بالحروب القائمة أو تحديات التغير المناخي، أو الأزمة الاقتصادية في العالم.
- إذ نرى أن لبرلمانات الدول الأعضاء دوراً أساسياً في معالجة كل القضايا المطروحة على العالم الإسلامي، وهي تتحمل مسؤولياتها بجدارة.

فإننا:

1 – **نؤكد** أن القضية الفلسطينية هي القضية المركزية بالنسبة لاتحاد مجالس الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي منذ إنشائه، وأن الاتحاد مستمر في دعم كفاح الشعب الفلسطيني من أجل تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

2 – **نعتبر** أن حماية حياة الإنسان حق أساسي مكرس في كتابنا المقدس القرآن الكريم، وكذا في الصكوك القانونية الدولية المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان.

3 – **وعليه، فإننا ندعو** إلى وقف فوري لإطلاق النار وفتح المعابر الإنسانية وحماية الأشخاص المستضعفين، لا سيما الأطفال والنساء في غزة.

4 – **ندعو** المجتمع الدولي لتحمل كافة مسؤولياته للتوصل لحل شامل ودائم لهذا النزاع المستمر الذي طال أمده بشكل كبير.

5 – **نحيي** مبادرة دولة جنوب إفريقيا برفعها دعوة قضائية ضد إسرائيل، باعتبار أنها قد انتهكت اتفاقية منع الإبادة الجماعية ويدعو كل ذوي الضمائر الحية للتكاتف من أجل إلا يفلت مجرمو الحرب من العقاب.

6 – **نعبر** عن قلقنا المستمر من تنامي ظاهرة الإسلاموفوبيا وما تجسده من كراهية للإسلام والمسلمين، وندعو إلى إشاعة روح السلم والتسامح بين كل بني البشر.

7 – **نؤكد** على التزام دول الاتحاد بالتصدي لتحديات التغير المناخي التي تهدد الجميع، خاصة وأن العديد من دولنا شهدت أو كانت ضحية كوارث لها علاقة بالتغير المناخي العام الماضي، ونلحّ على ضرورة التضامن الذي يحث عليه ديننا الإسلامي الحنيف.

8 – **ندعو** إلى منح عناية خاصة لقضايا مكافحة التصحر والجفاف والفيضانات التي تعاني منها بعض دول الاتحاد خاصة في إفريقيا. وإننا نعتبر أن أزمة المناخ أزمة حقيقية وعلينا واجب الاستمرار في التخفيف من تأثيراتها من خلال تبني ممارسات مسؤولة ومراعية للبيئة، ويظل التضامن الدولي من أفضل ما نواجه به هذه الأخطار.

9 – **ندين** بشدة الأعمال الإرهابية التي تشهدها بعض دول الساحل ودول الشرق الإفريقية، ونؤكد دعمنا لهذه الدول من أجل مكافحة الإرهاب، ونطالب الدول الإسلامية بدعم الدول الإفريقية للقضاء على هذه الظاهرة التي أدت على عدم الاستقرار، مما عرقل جهود التنمية وأدى على الاضطرابات السياسية.

10 – **ندعو** كذلك إلى منح عناية خاصة لقضية النازحين واللاجئين التي تفاقمت في الفترة الأخيرة بسبب تنامي ظاهرة الإرهاب وزيادة الصراعات والنزاعات في العديد من الدول، وكذلك بسبب الأزمة الاقتصادية الدولية.

11 – **نؤكد** اهتمامنا الكبير بما تعانيه الأقليات المسلمة هنا وهناك من مضايقات وانتهاكات الحقوق، وقد تجسد هذا الاجتماع في إنشاء لجنة للمجتمعات والأقليات المسلمة على مستوى الاتحاد، تسعى إلى وضع آلية للمراقبة والتحسيس بأوضاع هذه الجاليات.

12 – **نعرب** لدولة كوت ديفوار، قيادة وبرلماناً وشعباً، عن جزيل شكرنا وامتناننا لما أحطنا به من عناية طيلة مقامنا، وما لاقيناه من حسن استقبال وكرم ضيافة، وللتنظيم الجيد للمؤتمر والاجتماعات المصاحبة له.

المؤتمرات

الاجتماع التنسيقي للمجموعة البرلمانية العربية خلال اجتماعات الجمعية العامة الـ 148 للاتحاد البرلماني الدولي والدورة الـ 213 للمجلس الحاكم، جنيف - سويسرا، 23 -27 آذار/ مارس 2024

عقدت وفود المجموعة البرلمانية العربية داخل الاتحاد البرلماني الدولي، اجتماعها التنسيقي المعتاد، برئاسة معالي السيد إبراهيم بوغالي، رئيس الاتحاد البرلماني العربي، رئيس المجلس الشعبي الوطني في الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وذلك يوم الجمعة، الواقع في 22 آذار/ مارس 2024، عند الساعة 17:00 ولغاية 19:00، في قاعة الجلسات العامة E&F، خصص للتباحث والتشاور في الأمور المدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة الـ 148 للاتحاد البرلماني الدولي، والدورة الـ 213 للمجلس الحاكم.

حيث ناقش الاجتماع التنسيقي للوفود البرلمانية العربية البنود الآتية:

1- إقرار جدول الأعمال.

2- الاستماع لعرض من معالي الدكتور علي راشد النعيمي، عضو المجلس الوطني الاتحادي، دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة، ممثل المجموعة الجيوسياسية العربية في الاتحاد البرلماني الدولي، حول أعمال اللجنة منذ الجمعية الـ 147.

3- تبادل الآراء حول الطلبات الخاصّة بإدراج بنود طارئة على جدول أعمال الجمعية العامة، أو بنود إضافية على جدول أعمال المجلس الحاكم (إن وُجدت).

4- الاتفاق على مرشحي المجموعة العربية للمراكز الشاغرة، في اللجان الدائمة أو الفرعية للاتحاد.

5- ما يستجد من أعمال.

الجمعية العامة الـ 148، والدورة الـ 213، للمجلس الحاكم واللجان الدائمة للاتحاد البرلماني الدولي
جنيف، سويسرا، 23-27 آذار/ مارس 2024

إعلان جنيف
الدبلوماسية البرلمانية: بناء الجسور من أجل السلام والتفاهم

نحن، أعضاء البرلمانات من جميع أنحاء العالم، المجتمعين في الجمعية العامة الـ148 للاتحاد البرلماني الدولي في جنيف، سويسرا، نؤكد من جديد التزامنا بالدبلوماسية البرلمانية لمواجهة التحديات المتزايدة للسلام والأمن الدولي.

وإننا نجتمع في وقت يتسم باضطراب وعدم استقرار كبيرين. فمن تجدد النزاعات والتوترات الجيوسياسية، وازدياد الاستقطاب الاجتماعي وسباق التسلح العالمي الجديد الذي يلوّح في الأفق، للآثار المدمرة لتغير المناخ والأخطار

التي يشكلها الذكاء الاصطناعي - تؤكد التحديات المتعددة الأوجه والمستعصية التي نواجهها على الحاجة الملحة إلى وجود مجموعة، وهي استجابة تطلعية ودائمة تتعلم من الماضي وتتجاوز الحلول التقليدية. وبينما نتصفح هذا المشهد المعقد، يصبح من الواضح بشكل متزايد أن التصدي لهذه التحديات المعقدة يتطلب التزاماً عالمياً مشتركاً ببناء أساس مرن للسلام الدائم، متجذر في التمسك بحقوق الإنسان والمبادئ الديمقراطية.

وختتم هذه الجمعية بالاعتراف بإمكانات الدبلوماسية البرلمانية القائمة على الحوار والاحترام المتبادل وتحقيق الأهداف المشتركة، باعتبارها وسيلة هامة لبناء الثقة، وتعزيز التعاون، وتبادل الممارسات الجيدة، وتعزيز مساهمة البرلمانات والبرلمانيين في بناء سلام عالمي دائم. ونسلم بأن أدوات الدبلوماسية البرلمانية تشمل الرابطات الثنائية والمتعددة الأطراف، مثل المؤسسات البرلمانية الدولية، وتبادل الموظفين، ومجموعات الصداقة. ونرحب بعمل الاتحاد البرلماني الدولي للمساعدة في تعزيز الحوار السياسي المفضي إلى بناء السلام والحل السلمي للنزاع، ونشجع الاتحاد البرلماني الدولي على مواصلة جهوده في هذا الصدد. كما ندعو الاتحاد البرلماني الدولي إلى دعم ومرافقة العودة إلى سيادة القانون في البلدان التي خضع العديد منها في القارة الإفريقية لحل غير دستوري للبرلمان.

وبوصفنا ممثلين للشعب، نحن البرلمانيون ندرك تماماً مسؤوليتنا عن بناء جسور التفاهم بين الأمم، وإحلال السلام للمواطنين، وإيجاد توافق في الآراء بشأن كيفية التغلب على العقبات المشتركة. ويضطلع البرلمانيون كذلك بدور فعال في ضمان أن تكون الجهود الرامية إلى التفاوض بشأن عمليات السلام والمعاهدات وغيرها من الاتفاقات الدولية متجذرة في احتياجات الشعب، مع مراعاة الحكمة والقيم التقليدية. وبالإضافة إلى ذلك، نعترف بأن البرلمانيين يتمتعون بمكانة فريدة لضمان الامتثال لسيادة القانون والمعايير الدولية، التي تعتبر شروطاً أساسية لاستعادة ظروف التعايش السلمي والتخفيف من حدة التجزئة المتزايدة للمجتمعات والنظام المتعدد الأطراف.

وإننا ندين جميع انتهاكات حقوق الإنسان التي تنشأ أثناء النزاع، وكذلك جميع الانتهاكات للقواعد والمبادئ الأساسية والمعتقدات الرئيسية للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني. وفي هذا الصدد، يجب أن نولي اهتماماً خاصاً لحالة الشباب الذين يخاطرون، عندما يواجهون الاضطراب في سنواتهم التكوينية، بأن ينشأوا كجيل ضائع، وأن نعترف بالدور الحيوي الذي يمكن بل وينبغي أن تؤديه المرأة في منع نشوب النزاعات وبناء السلام. والدبلوماسية البرلمانية أداة حاسمة في تمكين البرلمانيين من العمل بفعالية على تعزيز وحماية هذه الحقوق والمعايير على الصعيد الوطني، فضلاً عن النهوض بالمبادئ الديمقراطية ومعايير حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم.

وعلاوة على ذلك، نسعى إلى إعطاء الأولوية لحماية حقوق الإنسان بالتشديد على أهمية التصديق على القانون الدولي الإنساني والصكوك المتعلقة بحقوق الإنسان وتنفيذها بفعالية على الصعيد الوطني كخطوة بالغة الأهمية لضمان استفادة الأشخاص الذين يحق لهم الحصول على الحماية منها. وبالمثل، نتفق على العمل على نشر القانون الدولي الإنساني على أوسع نطاق ممكن بين السكان ككل، وتوفير التدريب الذي يراعي المنظور الجندري للقوات المسلحة وقوات الأمن بشأن هذا الموضوع، وزيادة مساءلة هذه القوات عن أعمالها.

ونكرر بقوة التزامنا بدعم سيادة القانون، على الصعيدين المحلي والدولي، بوصفه الركن الأساسي لمنع نشوب النزاعات وحلها، فضلاً عن إيماننا بالحوار والدبلوماسية كأداة لا غنى عنها لتحقيق سلام دائم. ونحث جميع الدول، ولا سيما تلك الأطراف في نزاع مسلح، على التقيد الصارم باتفاقيات جنيف للعام 1949 وبروتوكوليها الإضافيين، من

دون استثناء. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو إلى زيادة اللجوء إلى محكمة العدل الدولية وغيرها من المؤسسات القضائية الدولية بوصفها آليات أساسية لحل المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية.
ونحن ندين الزيادة الأخيرة في الكراهية القائمة على الهوية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما الكراهية الدينية، ونأسف للاستقطاب السياسي الذي يساعد على دفع هذه الظاهرة. ونحن ندعو إلى عمليات حوار كلي يشارك فيها ممثلون عن الأديان والمعتقدات والمنظمات الدينية من أجل استكمال الجهود المبذولة للتخفيف من حدة العنف وتعزيز السلام والإدماج والتفاهم. نلتزم بمواصلة عملنا لتحقيق التوصيات الواردة في بيان مراكش، الوثيقة الختامية للمؤتمر البرلماني بشأن الحوار بين الأديان للاتحاد البرلماني الدولي، الذي انعقد في حزيران/يونيو 2023.

وترد صلة وثيقة بين السلام والتنمية. إن تدهور السلام وتصاعد وتيرة وشدة النزاعات داخل البلدان وفي ما بينها يعرض مكاسب التنمية وبلوغ أهداف التنمية المستدامة للخطر. ويتأثر أفراد المجتمع الضعفاء والمهمشون والممثلون تمثيلاً ناقصاً، مثل النساء والشباب والأطفال والمسنين والفقراء والسكان الأصليين والأقليات والأشخاص المعوقين، تأثراً غير متناسب بالنزاع الذي يزيد من تفاقم أوجه عدم المساواة القائمة من قبل، مثل عدم المساواة في الحصول على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. ويتمثل أحد هذه المظاهر في تطرف الجماعات المتطرفة من الشباب المعرضين للخطر وغالباً ما يعانون من نقص العمالة في الدول الهشة المتأثرة بالنزاعات، مما يقوّض الأمن القومي.

وينبغي أن ينصب تركيزنا على معالجة الأسباب الكامنة وراء النزاع، والتي غالباً ما تكون متأصلة في عدم المساواة الاقتصادية والتمييز ضد مجموعات بأكملها. إن رفاه الفئات الأكثر ضعفاً هو اختبار جيد لصحة المجتمع ككل. ولذلك، لا بد من تلبية الاحتياجات الخاصة لأفراد السكان المعرضين للخطر من خلال تبني حلول شاملة تحفظ كرامتهم في الوقت نفسه، وتقلّل من تعرضهم للآثار الضارة للنزاع، وتوفر لهم الظروف اللازمة لتحقيق إمكاناتهم الاجتماعية والاقتصادية. لذلك ينبغي أن نزيد من تركيزنا على الأمن البشري، الذي يشمل حماية المواطنين من خلال إعطاء الأولوية للاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والرعاية الصحية والأمن البيئي، وضمان المساواة في الحقوق للجميع، باعتبار ذلك السبيل الرئيسي لتعزيز السلام والتنمية على حد سواء.

ويجب أن نرصد علامات الإنذار المبكر للنزاعات المحتملة على الصعيدين المحلي والوطني، وأن نتخذ الإجراءات المناسبة لمنع التصعيد، وتعزيز الحوار والتعاون، وضمان الامتثال للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وفي هذا السياق، ندرك مسؤوليتنا عن تعزيز منع نشوب النزاعات من خلال التركيز على نزع السلاح، وخفض الإنفاق العسكري، وتحويل أولويات الموازنة إلى معالجة أفضل للأسباب الجذرية للنزاع، ومحاسبة الحكومات – بما في ذلك من خلال تحدي استخدامها لسلطات الطوارئ لشن الحرب. نحتاج أيضاً إلى العمل من أجل تجريد الفضاء الإلكتروني والذكاء الاصطناعي من السلاح، حتى يمكن استخدامها بدلاً من ذلك لفتح مساحات للاكتشافات العلمية والتعاون الدولي والسلام.

وبما أن البرلمانيين يتمتعون بمكانة جيدة للاضطلاع بدور الوسطاء المحايدين، وتيسير الحوار لمنع النزاع أو وقف تصعيده أو لاستعادة السلام، فإننا نتعهد أيضاً بمضاعفة جهودنا لحل النزاعات من خلال ممارسة الدبلوماسية البرلمانية. ونؤكد من جديد التزامنا بمنع عودة النزاعات الواسعة النطاق في حالات ما بعد

انتهاء النزاع، بما في ذلك من خلال سن اتفاقات السلام والإشراف عليها ورصدها وضمان اقترانها بتمويل كاف لخدمات الرعاية الصحية الأساسية ودعم الصحة النفسية والعدالة الانتقالية والإصلاحات المؤسسية. كما نلتزم بمعالجة الخلافات الماضية والحالية من خلال تعزيز مشاركة المواطنين وضمان الاستماع إلى وجهات النظر من كامل نطاق المجتمع المدني والمؤسسات المدنية.

ونحن ملتزمون بتعزيز المشاركة الأكبر للنساء والشباب في السياسة والأدوار القيادية، بما في ذلك في القطاعين العسكري والأمني. نلتزم بالتنفيذ الفعّال لخطط مجلس الأمن المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن والشباب والسلام والأمن من خلال ضمان إدماج منظور جندري في عمليات السلام وحفظه، وبناءه، ومنع نشوب النزاعات وضمان المشاركة المتساوية والهادفة للنساء والشباب. وسنسعى أيضاً إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لمنع ومكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، ولا سيما ضد النساء في السياسة، فضلاً عن العنف القائم على الجندر ذي الصلة بالنزاعات والعنف ضد الأقليات والفئات المهمشة. علاوة على ذلك، نلتزم بتقديم المساعدة للناجين من هذا العنف، مع الاعتراف بأهمية الشمولية والنهج المراعية للاعتبارات الجندرية في تهيئة بيئة أكثر إنصافاً وأمناً.

وإن تحديات اليوم تتجاوز الحدود وتتطلب استجابة عالمية جماعية. وبوصفنا أعضاء في البرلمان، نتفق على أهمية استعادة الثقة في تعددية الأطراف. وعلاوة على ذلك، لا يمكننا إلا من خلال التعاون الدولي ودعم سيادة القانون التصدي للمخاطر المتزايدة، وبناء التضامن، والتوصل إلى حلول دائمة، من خلال نهج أمني مشترك، لإرساء شعور مشترك بالأمن، حيث تشعر جميع الدول بالأمان، مما يؤدي إلى عالم أكثر أمناً للأجيال المقبلة. ومن الأمور الأساسية لمصداقية ونجاح جميع هذه الجهود ضمان أن يتناسب الاهتمام والموارد المكرسة للتصدي للتحديات العالمية مع خطورتها وألا تحركها مصالح جيوسياسية، مع مراعاة المساواة في الحقوق والكرامة والقيمة لكل حياة إنسانية.

وأخيراً، ونحن نحتفل بالذكرى السنوية الـ135 للاتحاد البرلماني الدولي، نؤكد من جديد التزامنا بالحوار والتعاون بين البرلمانات، ونشدد على الدور الفريد للاتحاد البرلماني الدولي بوصفه النظير البرلماني للأمم المتحدة. وبينما نتطلع إلى مؤتمر القمة المعني بالمستقبل التابع للأمم المتحدة الذي سيعقد في أيلول/سبتمبر 2024، ندعو جميع البرلمانات الأعضاء إلى المساعدة في النهوض بإصلاح الأمم المتحدة وزيادة تعزيز البعد البرلماني لعملها. وبدورنا، سنعيد هذا الإعلان إلى برلماناتنا، وننشر نتائج عملنا الجماعي على سلطاتنا الوطنية، ونسعى إلى الاحتفال باليوم الدولي للعمل البرلماني (30 حزيران/يونيو، الذي يصادف الذكرى السنوية للاتحاد البرلماني الدولي) من خلال فعالية مخصصة في برلماناتنا.

وبصفتنا برلمانيين، نلتزم بأن نقود الطريق نحو عالم أكثر سلاماً، وأن نتبع نُهجاً ثابتة وقائمة على الأدلة وأصيلة، وأن نستفيد من تجارب جميع أعضاء المجتمع البرلماني العالمي. ولذلك نتعهد ببذل قصارى جهدنا، فبصورة فردية وجماعية، لحماية وتعزيز السلام للجميع.

بيان لقيادة الاتحاد البرلماني الدولي
قيادة الاتحاد البرلماني الدولي
تدعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة

جنيف، سويسرا، 27 آذار/مارس 2024.

بيان صادر عن قيادة الاتحاد البرلماني الدولي إبّان الدورة الثامنة والأربعين لجمعية الاتحاد البرلماني الدولي.

نظراً إلى تدهور الأوضاع في غزة، فإننا ندعو إلى اتخاذ إجراءات عاجلة للتخفيف من معاناة الناس في المنطقة، بمن فيهم النساء والأطفال والمسنون العالقون بين رحى أعمال القتال.

وندعو إلى وقف فوري لإطلاق النار في غزة باسم المجتمع البرلماني العالمي.

ونطالب مجدداً بالإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع الرهائن.

ونناشد السلطات المختصة في جميع الأطراف زيادة تدفق المساعدات الإنسانية الأساسية إلى المحتاجين في غزة.

ونؤكد مجدداً شجبنا المطلق لكل أعمال العنف ضد المدنيين ونشدد على ضرورة احترام القانون الدولي الإنساني.

توليا أكسون، رئيسة الاتحاد البرلماني الدولي، ومارتن تشونغونغ، الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي

المرصد البرلماني

بـــيـانٌ صادرٌ عن رئاسةِ الاتحاد البرلماني العربي،

بمناسبة اليوم العالمي للمرأة - 8 آذار/ مارس 2024

انطلاقاً من الإيمان الراسخ بدور المرأة الفاعل والحيوي في بناء الأسرة والمجتمع، وقدرتها الملموسة على التغيير الإيجابي المثمر في مختلف مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، **فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي يَحتَفي باليوم العالمي للمرأة**، الذي يصادف يوم الجمعة، الواقع في 8 آذار/ مارس 2024، **مُشدّداً**، على ضرورة إيلاء مزيد من الحرص والاهتمام بقضايا المرأة والأسرة، التي لا يمكن أن ترتقي بمكانتها إلّا من خلال ترسيخ حقوق المرأة، وتمكينها وحمايتها من كافة أشكال العنف، فضلاً عن السعي الدائم لتحقيق تكامل حقيقي بين دورها ودور أخيها الرجل، والعمل معاً يداً بيد وبكل تفانٍ لدفع مسيرة التقدم والازدهار والرخاء، **مؤكّداً** في الوقت ذاته، أن المرأة كانت وستبقى رمزاً ومحفزاً للاستمرارية والعطاء، وللصمود والتضحية، بغير حساب، وستبقى صورتها خالدة في ضمير أمتنا الجمعي على مرّ العصور والأزمان.

إنّ الاتّحاد البرلماني العربي، وإذْ يُدركُ أنّ احتفال أمم الأرض قاطبةً بهذه المناسبة ما هو إلا اعتراف واضح وصريح بحقوق المرأة ووضعها في أعلى سلم انشغالات الحكومات والدول، فإنّه يدعو البرلمانات الوطنية والاتحادات البرلمانية الديمقراطية وجميع المنظمات الدولية والإنسانية إلى مواصلة الجهود والمساعي الهادفة إلى تعزيز مكانة المرأة بالشكل الذي يُسهم في تقدير مساهماتها الفاعلة وتضحياتها العظيمة، التي لم ولن تنقطع يوماً، سواء في سبيل بناء الأسرة، أو الارتقاء بالمجتمع، أو بالذود عن حدوده والدفاع عنه، **مُستذكراً**، في هذا المقام التضحيات الجسام التي تكابدها المرأة الفلسطينية ودورها البطولي وصبرها في مقاومة سلطات الاحتلال الصهيوني الغاصب، والذي لا يقل عن دور الرجل.

ويُعربُ الاتّحاد البرلماني العربي عن دعمه وتأييده المُطلق لأية مبادرة، أو جهود وطنية محلية، أو إقليمية، أو دولية، هدفها التجسيد وتنفيذ المساواة بين الجنسين المراعي لخصوصية كل منهما والارتقاء بالحقوق الأساسية للمرأة من خلال تطوير القوانين والتشريعات الكفيلة بإشراكها في مواجهة التحديات المعاصرة، وزيادة حظوظ تمثيلها في المجالس والهيئات المنتخبة في جميع المجالات، وإزالة العراقيل البيروقراطية التي تحول دون قيامها بدورها الريادي، مُجدِّداً تأكيده، على ما تضمنه قرار مجلس الأمن رقم (1325)، حول المرأة والسلام والأمن، وضرورة العمل على رفع مستوى الوعي بجميع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية المناصِرة للمرأة، وإعطائها حقوقها كاملةً غير منقوصة.

بيروت 08 آذار/ مارس 2024

إبراهيم بوغالي
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس المجلس الشعبي الوطني
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بـــيانٌ صادرٌ عن رئاسةِ الاتحاد البرلماني العربي،
يُرحّب بتبني مجلس الأمن الدولي قراراً بالأغلبية يدعو لوقف إطلاق النار في السودان خلال شهر رمضان المبارك

مع اقتراب حلول شهر رمضان المبارك، شهر الرحمة والمغفرة والتسامح، بالتزامن مع اتخاذ مجلس الأمن الدولي، قراراً بالأغلبية يُطالب بوقف "فوري" لإطلاق النار في ربوع السودان الشقيق خلال هذا الشهر الفضيل، **فإنّ الاتحاد البرلماني العربي، يُرحِّب بالقرار الأممي**، الذي صدر عن مجلس الأمن الدولي، يوم السبت، الواقع في 9 آذار/ مارس 2024، هذا القرار الصائب بشكله ومضمونه وتوقيته، مُثمناً، جميع الجهود العربية والإقليمية والدولية، الهادفة إلى حقن الدماء، وتحقيق المصالح الوطنية العليا للشعب السوداني الشقيق، بما يضمن أمنه واستقراره وازدهاره، وإمكانية وصول المساعدات الإنسانية بشكل كاملٍ وسريع وآمن وبلا عوائق، إلى جميع الأشقاء في السودان على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم السياسية، فضلاً عن ضمان التزام جميع الأطراف المعنية بوقف الأعمال القتالية، والانخراط بحوارٍ وطني شامل يضعُ حدّاً نهائياً لهذه الحرب المستمرة منذ عدة أشهر.

فإنّ الاتحاد البرلماني العربي، بقدر ما يثمّن هذا القرار، فإنه يعبر بنفس القدر عن عميق استيائه واستنكاره الشديدين، لعدم صدور قرار مماثل، بشأن وقف حرب الإبادة الجماعية، والمجازر الصهيونية الوحشية بحق المدنيين العزّل في عموم الأراضي الفلسطينية المحتلة، وفي مقدمتها قطاع غزة المثخن بالجراح والآلام، **مُجدّداً مطالبته**، مجلس الأمن الدولي بالخروج عن صمته المطبق حيال جرائم الجلاد الصهيوني في فلسطين المحتلة، **ومؤكّداً**، بشكل لا يقبل التأويل أن حقوق الإنسان وكرامته، بموجب القانون الدولي الإنساني وكافة المواثيق ذات الصلة، والتي يجب أن لا تختلف باختلاف المنطقة أو الدولة أو الحيز الجغرافي، بل تدعو إلى حماية حقوق الإنسان المتأصلة لجميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر.

ويُعرب الاتّحاد البرلماني العربي، عن موقفه التضامني الداعم والمساند للسودان الشقيق، وتأييده لهذا القرار الأممي أو أية مبادرة وطنية تُسهم في إرساء قواعد الحل السياسي الشامل بين مختلف الأطراف المتنازعة، التي ينبغي عليها اغتنام فرصة حلول شهر رمضان المبارك بروحانيته وقدسيته لدى جميع المسلمين، بهدف تصويب بوصلة العمل الوطني باتجاه طريق الخروج من هذه الأزمة المؤلمة، وإبعاد شبح التقاتل والدمار عن شعب السودان العريق وأرضه الطيبة.

بيروت 10 آذار/ مارس 2024

إبراهيم بوغالي
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس المجلس الشعبي الوطني
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بـــيـانٌ صادرٌ عن رئاسةِ الاتحاد البرلماني العربي،
بمناسبة «اليوم العربي لحقوق الإنسان»

احتفاء "باليوم العربي لحقوق الإنسان"، الذي يوافق يوم السبت 16 آذار/ مارس 2024، مع تنامي الحاجة الملحة لتعزيز وتمتين أسس منظومة حقوق الإنسان العربية، وتكثيف الجهود وتبادل التجارب والخبرات العملية الناجحة، بما يُسهم في إنجاح جهود منظمات وهيئات حقوق الإنسان في البلدان العربية إلى المستويات، التي تطمحُ إليها شعوبنا العربية، لا سيما في ظل الهجمات المسعورة والانتقادات غير المؤسسة، تجاه بعض الدول العربية الشقيقة، بذريعة انتهاك حقوق الإنسان وحريته وكرامته، **يناشد الاتّحاد البرلماني العربي** جميع الأشقاء والأخوة العرب بضرورة العمل معاً، بانسجام وتناغم، لتنسيق ودعم كل المساعي والمبادرات الهادفة إلى ترقية حقوق الإنسان في العالم العربي، وتشجيع الدول العربية للانضواء تحت سقف قانوني يكفل معايير موحدة لهذه الحقوق، ويقطع الطريق على محترفي سياسة المعايير المزدوجة والكيل بمكيالين، بذريعة الاهتمام بحقوق الإنسان العربي، هدفهم الرئيس امتهان كرامة الإنسان العربي وحقوقه، والتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية.

وفي هذا المقام، **فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي**، **وإذْ يُتابعُ** تطورات الوضع الخطير في فلسطين المحتلة، في ظل ممارسات سلطات الاحتلال الصهيوني الغاشم، التي تفرض على الشعب الفلسطيني الشقيق إمّا التنازل عن الأرض والكرامة أو الإبادة الجماعية، **فإنّه يدعو**، أصحاب الضمائر الحية في العالم أجمع لوقفةٍ صريحة مع الذّات، ومطالبة مجلس الأمن الدولي باتخاذِ موقفٍ صارم اتجاه الجرائم الوحشية للمحتل الصهيوني الغاصب، التي لا يمكن وصفها إلّا جرائم حرب وعدوان وإبادة جماعية، ويشدّد على ضرورة تضافر الجهود من أجل متابعة مرتكبي تلك الجرائم أمام القضاء الدولي وعدم الإفلات من العقاب.

ويُعربُ الاتّحاد البرلماني العربي، عن عميق أمله تضافر الجهود العربية-العربية للارتقاء بحقوق الإنسان العربي، والانطلاق معاً نحو آفاق الرفاه والتنمية، والازدهار والتقدم، الذي تنشده شعوبنا العربية قاطبةً، بعيداً عن جميع أشكال التعصب والعنف والكراهية والعنصرية، **مُجدّداً مطالبته**، جميع أعضاء الأسرة الدولية باحترام المبادئ والقيم السامية التي تأسست عليها هيئة الأمم المتحدة، وقواعد القانون الدولي الإنساني، خاصةً في ظل التأييد الغربي الفاضح، والانحياز الأعمى للكيان الصهيوني العنصري، ناهيك عن صمته المطبق عن أشنع ممارسات وانتهاكات حقوق الإنسان في تاريخ البشرية.

بيروت 15 آذار/ مارس 2024

إبراهيم بوغالي
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس المجلس الشعبي الوطني
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بـــيانٌ صادرٌ عن رئاسةِ الاتحاد البرلماني العربي،
يُدينُ الهجومَ الإرهابي الآثم على فندقٍ في العاصمة مقديشو - جمهورية الصومال الفيدرالية الشقيقة

ببالغ القلق تلقى الاتحاد البرلماني العربي، نبأ الاعتداء الإرهابي الهمجي الذي استهدف فندقا بالعاصمة الصومالية مقديشو، يوم الجمعة 15 آذار/ مارس 2024، مسفرا عن سقوط عدد كبير من الضحايا المدنيين الأبرياء بين قتلى وجرحى، دون اعتبار لحرمة الشهر الفضيل ولا للمبادئ والقيم الإنسانية والأخلاقية، وإذ يعرب عن إدانته واستنكاره الشديدين لهذا الاعتداء الدموي السافر أيًا كان مرتكبوه، فإنه يجدد ثقته، بقوى الأمن الصومالية وقدرتها على التصدي للمجموعات الإرهابية التي لا وطن لها ولا دين، إلا عقيدة العنف والتطرف وإقصاء الآخر.

وإذ يجدد الاتحاد البرلماني العربي رفضه القاطع لكل أشكال العنف والتطرف التي تسعى إلى تقويض جميع جهود ومساعي المصالحة الوطنية في الصومال، فإنه يدعو جميع أبناء الصومال الشقيق على اختلاف تياراتهم وتوجهاتهم السياسية والفكرية إلى التعاضد والتكاتف لدحر الإرهاب وكل أشكال العنف والتطرف، والعمل لاستكمال بناء صرح مؤسسات الدولة، مناشدا الأسرة الدولية وجميع الجهات والمنظمات الدولية الفاعلة بضرورة تعزيز مستوى التنسيق والتعاون بين جميع الأطراف المعنية، محلياً وإقليمياً ودولياً، لمكافحة آفة الإرهاب، واجتثاثها من جذورها فكراً وتسليحاً وتمويلاً.

ويُعربُ الاتّحاد البرلماني العربي، عن ثبات موقفه التضامني، الداعم لاستقرار جمهورية الصومال الفيدرالية الشقيقة، والمؤيد لجميع الإجراءات الحكومية، في سبيل تعزيز عمل المؤسسات الأمنية والعسكرية الصومالية، بهدف القضاء على الإرهاب والتطرف، وتحصين البلاد وتمكينها من مجابهة جميع التحديات والمخاطر، **ويتقدّم** إلى الصومال الشقيق، قيادةً وبرلماناً وشعباً، بخالص العزاء والمواساة، **ضارعاً** إلى اللّه عزّ وجلّ أن يتغمد الضحايا برحمته وغفرانه، وأن يُلهم ذَويهم الصبر والسلوان، وأن يمنّ على الجرحى بالشفاء العاجل.

بيروت 16 آذار/ مارس 2024

إبراهيم بوغالي
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس المجلس الشعبي الوطني
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بـيـانٌ صادرٌ عن رئاسةِ الاتحاد البرلماني العربي،
يُرحّبُ باعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة، قراراً بشأن تدابير
مكافحة كراهية الإسلام «الإسلاموفوبيا»

انطلاقاً من إيمان الاتحاد البرلماني العربي الراسخ بقيم السلام والاحترام المتبادل ومبادئ الحوار والقبول بالآخر، بين الحضارات والأديان والثقافات، فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي، يُرحبُ بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، ليوم الجمعة 15 مارس/ آذار 2024، بعنوان: "تدابير مكافحة كراهية الإسلام" وتعيين مبعوث خاص للأمم المتحدة، لمتابعة تدابير مكافحة ظاهرة "الإسلاموفوبيا"، مُشدّداً على أهمية القرار في ظلّ تنامي خطاب الكراهية الدينية، ومعاداة المسلمين.

أمام إغفال وتجاهل دور المسلمين وإنجازاتهم في شتى مجالات العلوم والحياة، وتنامي موجات الازدراء الصارخ والفاضح لحرمة رموزهم الروحية ومقدساتهم الدينية بذريعة حرية التعبير، **فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي**، يُطالبُ الأسرة الدولية، بالعمل سويا على توحيد الرؤية والهدف النهائي لتفعيل تدابير مكافحة كراهية الإسلام، **مُجدّداً** تأكيده على حاجتنا جميعاً إلى تأسيس مجتمع عالمي، عادل ومنصف يسع الجميع، يقوم على الاحترام المتبادل ويرفض القوالب النمطية والسلبية التي تدفع وتحرض على العنف وممارساته ضد المسلمين، والعمل على تحقيق التعايش السلمي والحوار البناء، القائم على قيم السلام والمحبة والتناغم بين جميع بني البشر.

وإذ يُعربُ الاتّحاد البرلماني العربي عن دعمه المطلق لأية مبادرة جهوية أو إقليمية، أو دولية، هدفها نبذ الكراهية والعنف والتطرف بجميع أشكاله، **فإنه يجدد** تحذيره من مغبة تزايد الحوادث المرتبطة بظاهرة "الإسلاموفوبيا" لا سيما في الدول التي تشجع وتغذي خطاب الكراهية، الأمر الذي يضع الجميع أمام مسؤولية مشتركة للحد من أبعاد هذه الظاهرة وتبعاتها الوخيمة، ليس على المسلمين وما يحدث في فلسطين المحتلة فحسب، بل على جميع شعوب العالم بما يمثلونه من معتقدات دينية.

بيروت 16 آذار/ مارس 2024

إبراهيم بوغالي
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس المجلس الشعبي الوطني
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بـــيانٌ صادرٌ عن رئاسةِ الاتحاد البرلماني العربي،
يُؤيّدُ قرارَ مجلسِ الأمن الدولي الداعي لوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة

في ضوء تنامي صحوة الضمير الإنساني، وفي ظل جهود أحرار العالم إقليميا ودوليا من أجل وقف الإجرام الصهيوني وما يقوم به من إبادة وتقتيل وتجويع وتهجير وتعذيب وأسر واعتقال وحصار جائر على أشقائنا في قطاع غزة أمام مرأى ومسمع العالم بهيئاته وتنظيماته، وعلى مدى أكثر من خمسة أشهر والكيان يتمادى في الفتك بالأطفال والنساء مستعملا كل الوسائل، متجاوزا كل الحدود والقوانين والأعراف.

وفي سياق قرار مجلس الأمن الدولي رقم 2728 الصادر يوم الاثنين 25 آذار/ مارس 2024، **فإن الاتحاد البرلماني العربي، يؤيد القرار** الذي يطالب بوقف فوري لإطلاق النار خلال شهر رمضان المبارك، وفي الوقت نفسه يؤكد ضرورة اضطلاع مجلس الأمن الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية والأخلاقية في صون السلم والأمن الدوليين.

وإذ يعرب الاتحاد البرلماني العربي، عن وقوفه ودعمه الكامل للقضية الفلسطينية العادلة، فإنّه يؤيّد وبشكل مطلق كافة القرارات والإجراءات والمساعي الهادفة إلى الاعتراف بالدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وقبول فلسطين كدولة كاملة العضوية في الأمم المتحدة وأجهزتها المختلفة، وإنهاء معاناة هذا الشعب الصامد.

بيروت 25 آذار/ مارس 2024

إبراهيم بوغالي
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس المجلس الشعبي الوطني
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بـــيانٌ صادرٌ عن رئاسةِ الاتحاد البرلماني العربي،
بمناسبةِ الذّكرى السَنوية الثّامنة والأربعين لـ (يوم الأرض) في فلسطين الشقيقة

في ظل محاولات الكيان الصهيوني، المتكررة لتكريس وجوده اللاشرعي الغاصب، عبر ممارساته العنصرية الدموية والإجرامية، الهادفة إلى تكميم أفواه الأشقاء الفلسطينيين وقتلهم وتعذيبهم وتهجيرهم، ومحو ذاكرتهم الوطنية، التي تأبى نسيان وجودهم التاريخي والشرعي، على أرض فلسطين وأحقّيتهم بأرضها المقدسة، **فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي يحتفي بالذكرى السنوية الثامنة والأربعين ليوم الأرض الفلسطيني**، الذي يوافق يوم السبت، 30 آذار/مارس 2024، **مُجدّداً تأكيده**، على أن معركة الأرض لم ولن تنتهي إلاّ بعودة الحق لأصحابه الشرعيين، الذين قدّموا الغالي والنفيس دفاعاً عن ثرى فلسطين الطهور، وجابهوا آلة القتل الصهيونية بصدور عارية، إيماناً منهم بأنهم يخوضون صراع وجود لا حدود.

وفي الوقت الذي يشهد فيه العالم، صمتاً دولياً مطبقاً اتجاه أبشع وأفظع المجازر الصهيونية بحق فلسطين العربية، حجراً وشجراً وبشراً، بأساليب همجية لم يشهدها تاريخ البشرية من قبل، **فإنّ الاتّحاد البرلماني العربي، يقدر حجم**، تضحيات الشعب الفلسطيني الشقيق، وثباته المنقطع النظير في حرب مفتوحة، يقودها غلاة التطرف والعنصرية، ضد كل ما هو عربي فلسطيني، **مشدداً**، على أن الصّراع العربي-الصهيوني لن ينتهي ما دام جوهره (الأرض)، فاستقرار المنطقة العربية بأكملها مرهون بالتوصل إلى حلّ عادل وشامل ودائم لقضية فلسطين الجريحة، قضية العرب المركزية والمحورية.

ويُعربُ الاتّحاد البرلماني العربي، عن تضامنه ودعمه، الكامل للشعب الفلسطيني الشقيق، وتأييده لنصرة القضية الفلسطينية، التي ستبقى متجذرة في العقول والقلوب إلى يوم الدين، فالحقّ يعلو ولا يُعلى عليه، وما من حقٍّ يموت وهناك من يطالب به، وتأتي هذه المناسبة لتؤكد ارتباط الشعب الفلسطيني، الأزلي بأرضه ووطنه، واستعداده الدائم للدفاع عنها، وتقرير مصيره عليها وعودته إليها، وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

بيروت 29 آذار/ مارس 2024

إبراهيم بوغالي
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس المجلس الشعبي الوطني
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

بيـــانٌ صادرٌ عن رئاسةِ الاتحاد البرلماني العربي، يُدين ويَستنكِرُ الاعتداءات الصهيونية المتكررة على أراضي الجمهورية العربية السورية الشقيقة

يستنكر الاتحاد البرلماني العربي، بشدة، العدوان الصهيوني الجبان الذي طال، فجر يوم الجمعة 29 آذار/ مارس 2024، ريف محافظة حلب الشمالية داخل أراضي الجمهورية العربية السورية الشقيقة، وأدى إلى استشهاد وجرح عدد من المدنيين والعسكريين، إن هذا العدوان الأثيم، الذي تزامن مع هجمات أخرى غادرة شنتها تنظيمات إرهابية استهدفت مدنيين أبرياء في مدينة حلب ومحيطها، أسقط القناع عمن يدعم الإرهاب حقاً وبموله، كما أبرز للعالم أن الكيان الصهيوني وهذه التنظيمات هما شريكان في الدم السوري بنفس القدر من المسؤولية.

وإذ يشجب الاتحاد البرلماني العربي هذه البربرية الاستفزازية، فإنه يحذر، في ذات الوقت، من نوايا مرتكبيها، الذين يحاولون صرف انتباه العالم عن جرائم الحرب والإبادة التي ترتكب يوميا في غزة وعموم فلسطين المحتلة، وإلى جانب ذلك، **فإن الاتحاد البرلماني العربي، يجدد بوضوح**، إدانة هذه الممارسات المنفلتة من المتابعات القانونية والمحاسبات الجزائية، ويعتبرها أعمالا مقصودة يراد بها نشر الفوضى، ونسف جميع المبادرات الإقليمية والدولية لتعزيز دعائم الأمن والسلم الدوليين في المنطقة العربية والعالم أجمع.

وإذْ يشير الاتحاد البرلماني العربي إلى ما تشكله الانتهاكات المتكررة لسيادة الشقيقتين سوريا ولبنان، فإنّه يهيب بالأسرة الدولية ومجلس الأمن إلى تحمل مسؤولياتهم القانونية والإنسانية بالتحرك العاجل لفرض وقف هذه الاعتداءات الخطيرة وضمان عدم تكرارها ونقض أي مبرر يرمي إلى تسويغها وذلك من منطلق الحرص على تجنيب المنطقة مخاطر تدهور أكبر.

إن الاتحاد البرلماني العربي، يعرب في الأخير، عن ثبات موقفه التضامني والداعم لاستقرار الجمهورية العربية السورية الشقيقة، ولجهودها المميزة في مكافحة التنظيمات الإرهابية ومن يقف خلفها ويدعمها ويستعملها، ويتقدم بأحر التعازي والمواساة لأسر وعوائل الشهداء، متضرعاً إلى اللّه عز وجل أن يشملهم برحمته ومغفرته، وأن يلهم ذويهم الصبر والسلوان، ويمن على الجرحى والمصابين من المدنيين والعسكريين بالشفاء العاجل.

بيروت 29 آذار/ مارس 2024

إبراهيم بوغالي
رئيس الاتحاد البرلماني العربي
رئيس المجلس الشعبي الوطني
الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

فلسطين

في ذكرى يوم الأرض: المجلس الوطني يؤكد ضرورة التماسك الوطني والوحدة لإنهاء حرب الإبادة وإقامة الدولة الفلسطينية

أكد المجلس الوطني إصرار الشعب الفلسطيني على نيل حريته وتحرير أراضيه المحتلة وإقامة دولته المستقلة، وأن مسعى حكومة اليمين الإسرائيلي المتطرفة بقيادة بنيامين نتنياهو ومخططاتها بالتهجير القصري والإبادة الجماعية وتصفية القضية الفلسطينية ستؤول بالفشل.

وقال في بيان لمناسبة الذكرى الـ48 ليوم الأرض، أن "مخطط تكرار مآسي التهجير والإرهاب المنظم، والمجازر المنهجة لاجتثات الفلسطينيين من أرضهم، وفق خرافات دينية متطرفة، واستباحة الدم الفلسطيني في حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة، وإرهاب المستعمرين في مدن الضفة الغربية خاصة في القدس، بغطاء من جيش الاحتلال، لن يفضي إلا لحقيقة واحدة وهي تنامي إصرار ووعي الشعب الفلسطيني ووحدته نحو الانعتاق من ظلام الاحتلال، وستكون هذه الإرادة الوطنية الصخرة التي ستتحطم عليها المساعي الإسرائيلية الواهية".

وحيى المجلس الوطني، في بيان له، جموع شعبنا المرابط الصامد في قطاع غزة ومدن الضفة الغربية والقدس وأراضي الـ48 والشتات، وما قدمه من تضحيات في سبيل التمسك بالحقوق والثوابت الوطنية، والحفاظ على الهوية الوطنية الفلسطينية الجامعة المتجذرة في الأرض، وحضارتنا الممتدة عبر التاريخ.

وتابع: "بعد مرور ستة أشهر على افظع جريمة في القرن الواحد والعشرون، جريمة الابادة الجماعية في قطاع غزة، وما شهده العالم من ابشع صور القتل والدمار والحصار والتجويع، تقف دول العالم عاجزة امام هذه الجرائم بحق الانسانية لتضرب مع كيان الاحتلال كل المفاهيم الانسانية واسس القوانين الدولية وحقوق الشعب الفلسطيني الراسخة بنيل حريته وإقامة دولته المستقلة بعاصمتها القدس، التي يسعى من خلالها الاحتلال بحكومته الفاشية على هدم اركان الدولة الفلسطينية ومؤسساتها، وعلى رأسها منظمة التحرير الفلسطينية البيت الوطني الجامع والممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وذلك بهدف اسقاط قدرة الشعب الفلسطيني على حكم نفسه، لكن رغم الحصار المالي والعسكري وقلة الامكانيات ما زال شعبنا صامدا ومؤسساتنا ترفع اسم فلسطين عاليا في الأمم المتحدة وجميع المحافل الدولية لإنهاء الحرب ومحاكمة مجرمي الحرب من إسرائيل".

وشدد المجلس الوطني على ضرورة التمسك بالوحدة الوطنية وبخطوات الرئيس محمود عباس القائمة على استراتيجية ومقاربة نضالية موحدة تؤسس لإنهاء الحرب، وإدخال المساعدات، وإعادة إعمار القطاع بسواعد ابناءه وبناته، وتعزيز آليات صمود الشعب الفلسطيني من خلال فرض مطالبه المشروعة التزاماً بقرارت

الشرعية الدولية، وإنفاذ حل الدولتين بالسرعة القصوى عبر مؤتمر دولي للسلام للعبور نحو استقرار سياسي وامني في المنطقة يفضي لتثبيت السلام في ظل حالة الغليان في المنطقة.

كما وجه المجلس الوطني دعوته الواجبة قانونيا لبرلمانات دول العالم أجمع بضرورة محاسبة الاحتلال ومؤسساته وعلى رأسها البرلمان الإسرائيلي من خلال عزله سياسيا وطرده من المحافل البرلمانية الدولية، ومحاكمته أمام المؤسسات ذات العلاقة على مجمل الانتهاكات والجرائم المرتكبة بحق الشعب الفلسطيني الأعزل باعتباره شريكا لحكومة الاحتلال في تشريع سياساتها العنصرية وإجراءاتها القمعية الدموية، كخطوة رديفة لما ابتدأته دولة جنوب افريقيا ودول العالم الحر أمام محكمة العدل الدولية لمحاسبته على حرب الإبادة الجماعية على قطاع غزة والارهاب المنظم في الضفة الغربية.

المرأة والبرلمان

لجنة المرأة والطفل في مجلس النواب في الجمهورية اللبنانية:
ألغت المادة 14 من قانون التجارة البرية
المتعلقة بالذمة المالية للمرأة المتزوجة

الخميس 18 كانون الثاني 2024

عقدت لجنة المرأة والطفل في مجلس النواب اللبناني، جلسة لها عند الساعة العاشرة والنصف من قبل ظهر يوم الخميس الواقع فيه 2024/1/18، برئاسة رئيستها معالي الدكتورة النائب عناية عز الدين، وحضور النائبان سليم الصايغ وقاسم هاشم.

كما حضر الجلسة:
- عن وزارة العدل القاضي أيمن أحمد والقاضية أخيلا داغر.
- عن مؤسسة جوستيسيا الدكتور بول مرقص.

وذلك لدرس اقتراح القانون الرامي الى إلغاء التمييز ضد المرأة المتزوجة في قانون التجارة البرية.

إثر الجلسة قالت معالي الدكتورة النائب عناية عز الدين:
"بحثنا اليوم في موضوع قانون التجارة البرية ولا سيما المادة 14، وأهمية فصل الذمة المالية للمرأة

المتزوجة عن الذمة المالية للرجل وأصبحت متحررة من هذا القيد، الا أن بقاء المادة 14 في قانون التجارة أصبح غير متآلف مع روحية هذه التعديلات ووجب تعديل هذه المادة".

وأضافت معاليها: "لقد عززنا هذا الموقف برأي هيئة التشريع والإستشارات الذي أفاد بأن النظام الذي يرعى أموال الزوجين المنقولة في لبنان والمطبق لدى جميع الطوائف اللبنانية يعني الأحوال الشخصية، هو نظام فصل الأموال. اذاً، عند كل الطوائف، الذمة المالية للمرأة غير مرتبطة بالذمة المالية للرجل، وإلغاء هذه المادة لا يتعارض مع قانون الأحوال الشخصية".

وتابعت: "بناء عليه، أقرت اللجنة إلغاء هذه المادة من قانون التجارة البرية الصادر بمرسوم اشتراعي رقمه 304 تاريخ 1942/12/24 وتعديلاته. ان هذا التعديل يأتي في سياق التعديلات التي طرأت على قانون التجارة البرية لأنه كان هناك تمييز تاريخي ضد المرأة من حيث ممارسة أعمال التجارة وربط الذمة المالية للمرأة بالذمة المالية للرجل".

وختمت معاليها: "ان قانون التجارة البرية تضمن أحكاماً تمييزية بحق النساء لناحية تقيد أهلية المرأة المتزوجة وموافقة زوجها على الأعمال التجارية او لناحية إعتبار أموال زوجها المفلس المكتسبة أثناء الزواج أموالاً مشتراة من أموال الزوج المفلس، رغم التعديلات التي شملت المواد 11 و 12 و13 المتعلقة بأهلية المرأة المتزوجة في ممارسة أعمال التجارة ومواد أخرى، الا ان بقاء المادة 14 من هذا القانون اصبح أمراً غير متآلف ومنافياً للتعديلات التي أدخلت أيضاً على قانون التجارة، ويأتي التعديل إستكمالاً للتعديلات التي أدخلت سابقاً على قانون التجارة، وعزز هذا الرأي رأي هيئة التشريع والإستشارات".

www.arabipu.org